مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

مقدمة حول استشراف المستقبل في دراسات النظم السياسية

د. عبد العظيم جبر حافظ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

مقدمة حول استشراف المستقبل في دراسات النظم السياسية

د. عبد العظيم جبر حافظ*

تمهيد:

أصبحت قضية استشراف المستقبل مثار اهتمام الباحثين ومراكز الدراسات في علوم عدّة، وبدأت الأنظمة السياسية تهتم به اهتماماً كبيراً نتيجة وقوعها في مشكلات وتعرضها لأزمات مختلفة، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك دعت الحاجة إلى الاهتمام بهذا الحقل المعرفي، ومن هذه الأنظمة النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تحسباً من ظهور قوى سياسية دولية أو إقليمية تهددها.

لقد أثبتت الدراسات المستقبلية كفاءتها في الحد أو التقليل من المعوقات – التحديات – في المجالات المختلفة التي تحيط بالنظام السياسي. وأصبح الشغل الشاغل في الغرب لأجل التحكم بالمستقبل. فالاستشراف مهارة علمية وواقعية ومنطقية وموضوعية تهدف إلى استقراء التوجهات العامة في الحياة البشرية التي تؤثر بطريقة أو أخرى في مسارات كل فرد، وكل مجتمع وكل نظام، أن هذا الاستقراء يُسهّل على الفرد والدول أن تتهيأ بشكل أفضل لما سيأتي. وإذا كنا غير قادرين على معرفة الآتي — المستقبل– فإن ما يمكن أن تستقرأهُ به عن مجريات الحياة يدعونا إلى القيام بما نستطيع إعداداً لما سيأتي.

ولما كان موضوع استشراف المستقبل أو الدراسات المستقبلية ارتبط بتخصص (العلاقات الدولية) في العلوم السياسية، وتكاد تكون معدومة في تخصص (النظم السياسية) تجد هذه الورقة انطلاقاً من رغبة مدونها الذاتية والموضوعية بالكتابة حول هذا الموضوع، ولفت العناية إلى هذا المضمار المعرفي ليصبح مرشداً ودليلاً في استشراف المستقبل في النظم السياسية.

أولاً: معنى المستقبل واستشرافه:

تتوزع السلسلة الزمنية إلى ماضٍ وحاضر ومستقبل، فالماضي هو الزمن الذي انتهت أحداثه؛ والحاضر هو الزمن الذي نعيشه، والمستقبل هو الزمن الذي سيأتي، والفرق بين الأزمنة الثلاث أن الماضي لا نستطيع تغييره، بينما — الحاضر– زمن متحرك لم يكتمل بعد، أما بالنسبة للمستقبل فهو

* باحث.

الزمن الذي لم يحدث بعد، ويمكن التحكم به، أي من الممكن أن تتدخل فيه الإرادة الإنسانية. لذلك ثمة علاقة ما بين (الزمن والتغيير)، فبدون الزمن يفقد التغيير دلالته، ويتوقف الإحساس بالزمن. إذ يمثل التغيير مؤشر الانتقال، فالمعنى الحقيقي للزمن هو محاولة ربطه بالتغيير من جهة. وبإرادة التغيير من جهة أخرى. إذاً فإن المستقبل:

1. ليس (قَدراً) يحدث، فإذا تركنا الزمن دون تغيير فلا نستطيع التحكم به، لأن المستقبل لن يكون استمراراً للماضي، بل هو استقبال الحاضر بكل أبعاده. فالنجاح في الماضي أو اجترار أمجاد الماضي دون النجاح في الحاضر ليس له أي مدلول على النجاح في المستقبل، فصياغة النجاح في الماضي ستكون صيغة فشل في المستقبل.
2. أن استشراف المستقبل لا يعني فقط اكتشاف المشكلة فحسب، بل استباق حدوث المشكلة قبل حدوثها أو الحد من تأثيراتها، إذا كانت سلبية من جهة؛ وطرح البدائل الممكنة للمعالجة في المستقبل لأجل رسم واقع أفضل من جهة أخرى.
3. يعد استشراف المستقبل حقلاً من حقول المعرفة يعمل على تحديد المتغيرات ووضع الاحتمالات المستقبلية.
4. تعنى الدراسات المستقبلية بما سيكون؟ وما ينبغي أن يكون؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟ ولماذا؟.
5. تشير الدراسات المستقبلية بأن الحركة تؤكد أهمية التفكير العقلاني – العلمي والمنطقي والموضوعي حول المستقبل، والهدف هو تحسين صورة وفرص المستقبل المرغوب.

ثانياً: بناء النموذج للنظام السياسي

يعد النموذج إحدى الأدوات المنهجية للاستشراف الذي يعتمد على تصور من خلال معرفة عناصر أو أجزاء النظام السياسي، فالتغيير في عنصر– جزء– ما في النظام سيؤثر في بقية العناصر — الأجزاء– الأخرى للنظام. بهذا المعنى يمكن دراسة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات الأخرى في الحياة. فالنظام السياسي يتضمن التفاعلات الموجودة في المجتمع، والذي يقدم للمجتمع من خلالها الوظائف المتعلقة بالتكامل والتكيف داخلياً وخارجياً بواسطة استخدام القوة الشرعية أو التهديد باستخدامها. أو هو مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة المشكلات التي يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة. أو هو

الترتيب المستمر للعلاقات الإنسانية الذي يشمل إلى حد كبير القوة والحكم والسلطة بحسب تعبير (روبرت دال)، إذاً فالنظام السياسي يتعامل مع المجتمع (أي مجتمع) ووظيفته إيجاد الحلول لمواجهة مشكلات المجتمع أي (التوزيع السلطوي للقيم) وتتضمن (سلع+ خدمات) بحسب تعبير (ديفيد إيستون) بقرارات تصدرها الحكومة، وينظم ذلك بدستور، فالنظام السياسي يشمل (القوة والحكم والسلطة) ويتلقى الدعم والتأييد والمساندة والمعارضة سلباً أو إيجاباً.

إن النموذج هو بناء نظري يحاكي من خلاله آلية عمل ونسق معين واقعي، وتجسد من خلاله الخصائص البنيوية الرئيسية له. ويتم بناء النموذج من خلال جمع بين الأدوات الكمية والكيفية. ويبدأ بناء النموذج بتحديد العلاقات بين مكونات النظام أو النموذج عبر تفاعلها. أي تفاعل عناصره – أجزاؤه ليكون ذلك مقدماً لسلسلة من الافتراضات القائمة على أساس تغيير أو تغير في عنصر –جزئية– من بنية النظام (النسق) أو تغير في العلاقة بين مكونات النظام سيؤثر على بقية عناصر النظام، ولتوضيح كيفية بناء نموذج سنعمد إلى بيان عناصر أو أجزاء النظام السياسي المجرد وبيان عناصر النظام السياسي الدكتاتوري والديمقراطي.

عناصر النظام السياسي

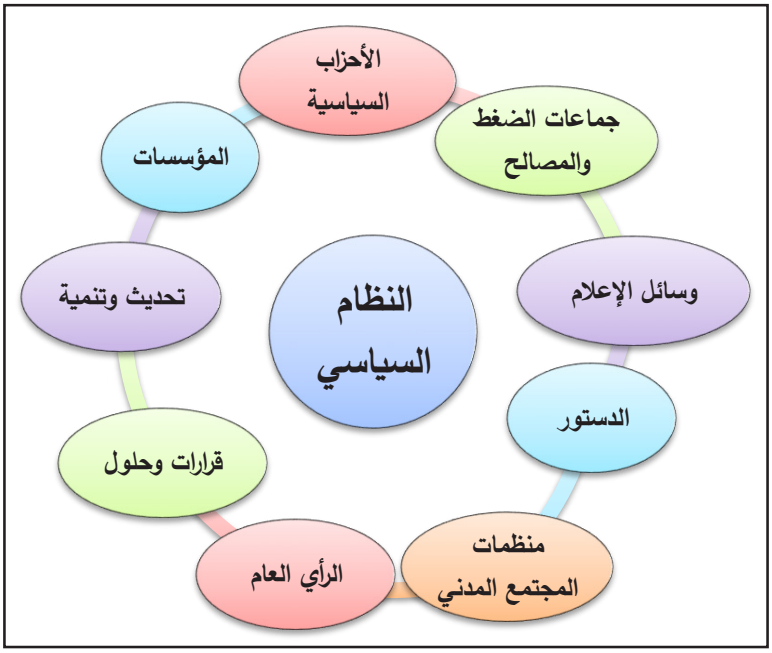

عناصر النظام الديكتاتوري – الشمولي

عناصر النظام السياسي الديمقراطي

ولتوضيح كيفية بناء نموذج لنظام سياسي سنأخذ مثلاً أحد عناصر النظام السياسي وهو (المشاركة السياسية) وسنعمل على قياس مستوى المشاركة السياسية ومستقبلها في النظام السياسي عبر بيان ومعرفة ما تشتمل عليه المشاركة السياسية (مش) من عناصر أو أجزاء؛ ومن ثم الحكم عليها؛ هل هناك مشاركة سياسية في هذا النظام من عدمها؟ حيث يفترض النموذج وجود نظامين سياسيين. الأول (أ) والثاني (ب)، فالنظام السياسي (أ) يشتمل على مشاركة أغلبية الأحزاب السياسية في الانتخابات مع حضور منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن حرية الإعلام.

والنظام السياسي (ب) يعتمد على مشاركة حزب سياسي واحد أو جبهة سياسية تحت قيادة حزب سياسي واحد في ظل غياب أو انتخابات شكلية وغياب دور المجتمع المدني واحتكار وسائل الإعلام من قبل النظام نفسه. فيصبح مستوى المشاركة السياسية لكلا النظامين وفق الفرضيتين التاليتين:

أولاً: الفرضية الأولى: إذا اشتركت وتوافرت فرص الإسهام للأحزاب السياسية في الانتخابات في النظام السياسي (أ) مع قيام المجتمع المدني بدور فعال. مع دور وسائل الإعلام بشكل حر، فإن مستوى المشاركين يتسم بمستوى عالٍ، فيقترب هذا النظام السياسي من النظام الديمقراطي.

ثانياً: الفرضية الثانية: إذا لم تتوفر فرص الإسهام للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات في النظام السياسي **(ب)** سوى حزب سياسي واحد أو جبهة سياسية تحت قيادة حزب سياسي واحد. وعدم توافر انتخابات أو انتخابات شكلية مع غياب دور المجتمع المدني، فضلاً عن إعلام موجه. فإن مستوى المشاركة فيها يتسم بمستوى ضعيف. ويقترب هذا النظام من نظام سياسي دكتاتوري أو شمولي. ويمكن التعبير عن ذلك بمعادلة رياضية.

لنفترض أن المشاركة السياسية (مش) = أحزاب سياسية (س) + مجتمع مدني (م) + إعلام (أ) + انتخابات (ن)

أي أن مش = س +م + أ + ن

فإذا عوضنا مثلاً عناصر المشاركة السياسية أرقام افتراضية بأن:

س =10 ، **م =** 10، **أ=** 10، **ن = 10 = 40**.

مع الحسبان إذا دخلت متغيرات داخلية أو خارجية على نظام (أ) ونظام (ب) سيتغير مستوى المشاركة السياسية إلى مستوى عالٍ فيقترب النظام السياسي من نظام سياسي ديمقراطي

وإذا كانت قيمة المشاركة السياسية واطئة، يعني ذلك أن النظام السياسي يتميز بضعف، فيقترب هذا النظام من نظام سياسي ديكتاتوري أو شمولي.

مثال تطبيقي

مستوى المشاركة السياسية لنظام (أ = س + م + أ + ن)

= 9+8+8+10 = 35

إذاً: مستوى المشاركة السياسية لنظام (أ) عالٍ وهو يقترب من النظام السياسي الديمقراطي

ومستوى المشاركة السياسية لنظام (ب = 1 +2 + 1+ 1 = 5

إذاً: مستوى المشاركة السياسية لنظام (ب) ضعيف جداً وهو يقترب من النظام السياسي الديكتاتوري/الشمولي.

ولأجل إكمال بناء نموذج نظام سياسي تتولد الحاجة إلى معرفة المتغيرات التي تطرأ على حركة النظام السياسي. لأن النظام يعد وحدة التحليل الرئيسية من جهة ،ويُعيننا أيضاً بيان وتحليل مؤشرات المستقبل من جهة أخرى ،ويمكن رصد أهم المتغيرات التي تطرأ على النظام السياسي ،وتنقسم إلى:

أ- متغيرات داخلية: وتشمل المعارضة السياسية والأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية والانتخابات والحقوق والحريات العامة والشرعية السياسية والمجتمع المدني والرأي العام والإعلام ووسائل الاتصال وسيادة القانون. فضلاً عن التنمية والتحديث. كل هذه المتغيرات تقوم بالتأثير على حركة النظام السياسي داخلياً، فكلما توافرت هذه المتغيرات وبمستوى عالٍ من الفعالية والأداء والإنجاز، فإنها ستصب في الصالح العام ،ومن ثم على شرعية النظام السياسي واستقراره. لذلك فإن هذا النظام يمكن وصفه بالنظام السياسي الديمقراطي. بمعنى أن هذه المتغيرات تعد مظاهر أو عناصر الدراسات المستقبلية لأي نظام في حركته نحو الديموقراطية من عدمها.

ب- المتغيرات الخارجية: وتشمل النظام السياسي الدولي والنظام السياسي الإقليمي والمنظمات الدولية والإقليمية، وتعد هذه المتغيرات مؤثرات على حركة النظام السياسي خارجياً، وتنعكس تأثيراتها على المجال الوطني الداخلي من حيث الاستقلال السياسي والاقتصادي وطبيعة السيادة أو التبعية والتحالفات الدولية أو الإقليمية التي تنعكس على الأداء السياسي؛ ومن ثم دراسة مستقبله.

ثالثاً: منهج استشراف المستقبل:

أن استشراف المستقبل يهدف إلى تحديد بدائل أو وضع احتمالات منطقية وواقعية وموضوعية للظاهرة. بمعنى أنها تهدف إلى إيجاد بدائل علاجية أو حلول للمشكلات في مجالات مختلفة. فالدراسات تعنى باستشراف الظاهرة السياسية، فالاستشراف ليست عملية تكهن أو تخيل، بل هو استباق ظروف المستقبل الممكنة، حتى نستطيع التحضير لها، بمعنى أن نهيئ الفرص لمعالجة المشاكل وإيجاد الحلول لها أي نكون مهيئين لمواجهتها. ثم طرح البديل الممكن الناجح بعد تشخيص المعوقات والتحديات. لذلك يعد الاستشراف عبارة عن عملية منظمة لمجموعة من الاحتمالات المشروطة التي تتضمن المعالم الرئيسية للنظام أو لحقب زمنية معينة (منظور — قريب – متوسط – بعيد – غير منظور) عن طريق تحديد وبيان الواقع والحاضر ودراسة العلاقة السببية بين العوامل والمتغيرات المؤثرة. أي أنه يستند إلى قاعدة من البيانات والمعلومات الكمية والكيفية. بشأن الظاهرة المبحوثة، لأنها جزء من الاحتمالات بالمتغيرات المشروطة في مختلف المجالات.

إن إحدى تقنيات المستقبل هو (السيناريو)، فالسيناريو هو وصف الوضع المستقبلي لظاهرة ممكنة أو محتملة أو مرغوبة (مفضلة) الحدوث انطلاقاً من الحاضر مع بيان وتحليل مسار الظاهرة التي يمكن أن تفضي إلى وضع مستقبلي، أي ينتهي الاستشراف إلى وضع سيناريوهات، أو على وفق المعلومات والبيانات والتحليلات والمظاهر والفروض الواقعية. بمعنى دراسة المتغيرات المستقلة والتابعة عبر مظاهرها كما هي في الواقع، واستشراف مستقبلها عبر عدة مشاهد وفق قاعدة (إذا..... فإن) المشهد الموضوع يشير إلى حركة المتغيرات المستقلة والتابعة والمتغيرات الأخرى الوسيطة والمعترضة و تأثيرها المستقبلي سلباً أو إيجاباً.

ويتم إعداد السيناريو عبر مراحل عدة، هي:

1. دراسة حقيقة الظاهرة في الزمن الحاضر. أي توصيف مظاهر فرضيات الظاهرة ومعطياتها في الزمن الحاضر، وبناء المشاهد الواقعية القائمة على المعلومات والبيانات الواقعية وتحليلها.

2. اختيار التطورات الممكنة والمحتملة لهذه الظاهرة. أي تحديد مسار هذه الظاهرة مستقبلاً عبر الأخذ بالمسارات الممكنة والمحتملة.

3. تصور الآثار المتوقعة (المحتملة) لكل سيناريو ولكل مشهد ومدياتها الزمنية لبقاء سير الاحتمال.

ومن فوائد السيناريو:

1. ينبهنا إلى كافة المشكلات المحتملة الظهور لأجل الاستعداد لمواجهتها.

2. يساعدنا على تجنب الكارثة، ويؤدي إلى التعبئة على مستوى التخطيط وتقويم العمل.

3. يؤدي إلى فك تعلقنا وارتباطنا بالماضي، وإدراك أن المستقبل لن يكون تكرار الماضي، فالسيناريو أداة لتشكيل المستقبل.

4. يبين ويرشد صانع القرار على معرفة وتشخيص المعوقات في سبيل تجاوزهما، ومعرفة الممكنات لأجل تعزيز الاحتمال المرغوب وتطويره.

وقد استقرت تقاليد استشراف **المستقبل على تحديد السيناريوهات في ثلاث** حالات، هي:

الحالة الأولى: السيناريو الممكن (**Possible**): وهو الذي يفترض أن مسار التداعيات محكوم بمُتغيرات متوافرة. فلو استشرفنا الزيادة السكانية في دولة نامية، فسنجد متغيرات معينة تستحكم في هذه الزيادة مثل مستوى الوعي العادات التقاليد.

الحالة الثانية: السيناريو المحتمل (probable): الذي يفترض دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى التحول النسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو مسار جديد سواء نحو الأفضل أو الأسوأ، فإذا وضعنا سيناريو احتمالي بأن بدائل النفط ستكون متوافرة خلال عشرين سنة قادمة.

الحالة الثالثة السيناريو المفضل المرغوب المفضل (Preferred): الذي يقوم على ما يسمى بالتفكير الرغبي، إذ يقوم الباحث بوضع متغيرات يفترض مسبقاً أنها ستؤدي إلى نتائج يريدها هو دون غيرها.

وأياً كانت الاحتمالات التي ستسير بها الظاهرة، فإنه لن يكون إلا بأحد الاحتمالات الآتية، وطبقاً لما ورد في السيناريوهات:

الاحتمال **الأول: أن تبقى الظاهرة دون** تغيير.

الاحتمال **الثاني: أن تذهب الظاهرة** إلى **شكل** سلبي.

الاحتمال **الثالث: أن تتطور الظاهرة إيجابياً.**

وعلى هذا الأساس، فإن بناء سيناريوهات الاحتمالات تتم عبر الخطوات الآتية:

1. تحديد الظاهرة (المشكلة) المراد دراستها وتوصيف وضعها الراهن.
2. وضع السيناريوهات (الاحتمالات)، سواء كانت اتجاهاتها متشائمة أو متفائلة.
3. يعتمد وضع السيناريو بناء مشاهد مستقبلية استناداً إلى قاعدة (إذا..... فإن).
4. التعرف على نتائج فرضيات المظاهر، أي معرفة مستقبلها بواسطة التحليل الاستقرائي.

فلو تم تكليفنا بدراسة **الأحزاب السياسية العراقية وعلاقتها بالديمقراطية بعد عام 2005**. نتبع الخطوات الآنفة:

نحدد المظاهر المراد دراستها، وهي الأحزاب السياسية وعلاقتها بالديمقراطية. ونبدأ بوضع الاحتمالات إذا كانت الأحزاب لم تغر في نظامها الداخلي ونسقها وبنائها الفكري وبنيتها القيادية بخصائص الديموقراطية. بما في ذلك التداول في القيادة والأفكار، من الممكن أن تصدر إلى أحزاب سياسية ديمقراطية، وهذا المشهد تفاؤلي والخطوة الأخيرة ربط تلك المظاهر بعضها البعض لأجل معرفة نتائج سيرها، لذا فإن تأثير هذه المظاهر على نتائج سير الظاهرة يؤشر لنا تغير اتجاه هذه الأحزاب وتأثيرها على الجوانب الأخرى من النظام السياسي.

وبصورة عامة ولمعرفة وضع السيناريوهات لإحتمالاتنا نتبع ما يلي مثلاً:

الاحتمال **الأول بقاء الوضع كما هو عليه:** قبل ذلك نحدد فرضية متماهية (متطابقة) مع هذا الاحتمال، ثم نقوم برسم المشاهد المرتبطة، وهذا الاحتمال أي المظاهر المرتبطة بحركة الظاهرة وفق الاحتمال الأول بشكل واقعي لا ينفصل عن سير الظاهرة المراد دراستها، بعد ذلك نقوم ببيان

وتحليل النتائج المحتملة من كل مشهد من المشاهد التي تتعلق بهذا الاحتمال أي الآثار والتبعات والتداعي الناجمة من توفر هذا المشهد على أن يكون عدد المظاهر الفرضيات موازياً لعدد النتائج، فلا يجوز نقصانها ولا زيادتها.

الاحتمال **الثاني: الفشل أو الضعف أو التدهور**: ويتبع كما في الاحتمال الأول.

الاحتمال **الثالث: النجاح**: ويتبع أيضاً كما في الاحتمال أعلاه مع الانتباه لضرورة أهمية تقدير المدى الزمني لكل احتمال.

مثال آخر:

مستقبل النظام الدولي بعد الحرب الباردة

الاحتمال **الأول**: هيمنة إحدى القوى العظمى.

الاحتمال **الثاني**: التوازن بين القوى.

الاحتمال **الثالث**: ظهور قوة جديدة أو ظهور تعددية قطبية.

ومن الشروط التي يتطلبها السيناريو توفر المادة العلمية، أي وجود معلومات عن حركة الظاهرة، والبيئة المشجعة، أي توافر أجواء الحرية للباحث وافتراض التداعيات المحتملة لأي حدث أو اتجاه، وخبرة الباحث أي توفير القدرة المتخيلة.

أما عن المدى الزمني في استشراف المستقبل فالدارسون في حقل استشراف المستقبل يدركون أن الظواهر لم تشكل دفعة واحدة، بل مرت بمراحل عديدة من النشأة، فالتطور ثم النضج والاكتمال. فإذا كان تحديد العمر الزمني للظاهرة المدروسة يعد من الشروط الجوهرية لأي دراسة علمية تتناول تاريخ هذه الظاهرة أو أوضاعها الحالية، فإن هذا الشرط بالنسبة لاستشراف المستقبل شرطاً مشدداً، إذ ينظر إلى عنصر الزمن كبعد قائم بذاته. فالدراسات المستقبلية تحرص على مدى زمني لاستشرافها، لذا استقرت الدراسات المستقبلية على الأخذ بتقسيم الزمن المستقبلي على النحو التالي:

1. المستقبل المباشر (المنظور) من سنتين فما دون.

2. المستقبل القريب من (2-5) سنوات.
3. المستقبل المتوسط من (5-52) سنة.
4. المستقبل البعيد من (52-05) سنة.
5. المستقبل غير منظور أكثر من (05) سنة.

رابعاً: النموذج التطبيقي

مستقبل المجتمع المدني في العراق بعد عام 2005.

يمكن بناء ثلاثة احتمالات مستقبلية للعلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في العراق بعد عام 2005، هي:

الاحتمال الأول: استمرار الوضع الراهن

يتمثل هذا الاحتمال بضعف إن لم نقل بعدم الالتفات الجدي إلى أهمية الوعي والثقافة الديموقراطية. مما يلقي بآثاره على طبيعة ودور المجتمع المدني. إذا افترضنا طبعاً عدم هيمنة السلطة على المجتمع المدني، لأن العراق يمر حالياً بعملية الانتقال الديمقراطي.

أولاً الفرضيات – المظاهر–

1. ضعف تغلغل المجتمع المدني في أوساط المجتمع العراقي: على الرغم من كثرة عددها وتنوع مهامها، إذ إن حالة القطع التي حصلت على مستوى السلطة بينها وبين المجتمع بعد عام 1958 قد دشنت مرحلة جديدة في الانتقال من المشروعية الدستورية إلى المشروعية الانقلابية الثورية، أدى ذلك إلى ابتلاع المجتمع المدني من قبل السلطة السياسية بدمج المجتمع في الدولة. الأمر الذي أدى إلى نفي التعددية السياسية بدءاً من عام 1958-2003، فظلت الذهنية العراقية في الأغلب مرتبطة بحضور دور الدولة أو دور رئيس الزعيم. مما أثر على ضعف مستوى الوعي الثقافي المجتمعي. ومن ثم افتقاد دور المجتمع دوره؛ بسبب ضعف الثقة به. لذلك لا يعني أن كثرة عدد منظمات المجتمع المدني بعد عام 2005 دليل على حيويتها ونضجها ودورها، فثمة مؤسسات تبغي الربح المادي ومؤسسات تابعة لأحزاب سياسية أخرى أو واجهات

لجهات خارجية، هذا لا يلغي توافر عدد قليل من هذه المؤسسات تقوم بخدمة الصالح العام. كما أن ثقافة نفي الآخر ما زالت عالقة في الذهنية العراقية، والتي أدت إلى تأخير بناء دور المجتمع المدني. فضلاً عن تنامي أدوار المؤسسة العشائرية عقب انهيار النظام السياسي السابق، التي ملأت الفراغ الأمني بفاعلية.

2. ضعف المواطنة: ثمة ظاهرة واضحة في تركيبة وطبيعة المجتمع العراقي وهي ضعف المواطنة، فالمجتمع العراقي يشتمل على تعددية إثنية – لم تستطع الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية من إرساء بناء أسُس مجتمع المواطنة العراقية، فاقتصر الاهتمام ببناء الدولة بدلاً من بناء المجتمع، فضلاً عن الأساليب الديكتاتورية والشمولية في الحكم وعدم شرعيتها، وتأسيس للتمايزات الطبقية والمناطقية والمذهبية، مما أفضى إلى تأسيس فجوة بين السلطة والمجتمع، التي انعكست من ثم على ضعف المواطنة والوحدة الوطنية والهوية الوطنية العراقية، مقابل تعزيز دور القومية والطائفية والعشيرة والعائلة، لذلك اتجهت الدولة إلى القمع والإقصاء وتشقق الوحدة الوطنية، لضمان السيطرة والبقاء مدة طويلة في الحكم.

3. ثقافة العنف: إن لثقافة العنف في العراق جذور فكرية وسياسية ومردها إلى التشدد والغلو في التقاليد والقبلية والطائفية، فضلاً عن التطرف في الخطاب الديني وأزمة مناهج التربية والتعليم التي كانت انعكاساً لطبيعة الأنظمة السياسية السابقة، وعدم مواكبتها التطور العالمي، فضلاً عن غياب المواطنة، كلها أسهمت في ضعف وتشكيل وتغلغل المجتمع المدني المنشود (المرغوب).

ثانيا: النتائج

1. إن كثرة منظمات المجتمع المدني وتنوع مهامها لا تعطي دليلاً على أن المجتمع العراقي أصبح مجتمعاً مدنياً، فما زالت الذهنية القومية والطائفية تلعب دورها في المجال الاجتماعي والسياسي الثقافي، وما أفرزه الاحتلال الأمريكي من تداعيات انعكست على الولاءات الفرعية ومظاهر العنف المتولدة إلى ملامح تعكس هذه الذهنيات.

2. إن ضعف المواطنة وثبات دور الطائفية والعشيرة له دور سلبي في تشكيل المجتمع المدني، لأن معيار المواطنة ينطوي على الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية متجاوزاً الانتماءات الفرعية، فضعف المواطنة يؤدي إلى ضعف دور منظمات المجتمع المدني، كما أن ظروف الانتقال الديمقراطي لم تسعف بعد محاولة بناء مواطنة عراقية.

3. إن شيوع ظاهرة العنف أدت إلى أن صيغة الدفاع عن مصالح الأفراد لا تأخذ صيغة التنظيم المؤسسي المشروع، بل الصيغة غير قانونية، أي انتفاء وجود حالة مؤسسة للدفاع عن حقوق وحريات المجتمع، أفضت إلى تعطيل دور منظمات المجتمع المدني سياسياً واجتماعيا وثقافياً، ويبدو أن المدى الزمني لبقاء هذا الاحتمال ربما قد يستغرق فترة طويلة على المدى القريب.

الاحتمال الثاني: دور محدود للمجتمع المدني:

يفترض هذا السيناريو أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً محدوداً في الإسهام بعملية الانتقال الديمقراطي في العراق وتوفير الشروط الضرورية للممارسة الديموقراطية.

أولاً: الفرضيات – المظاهر –

1. ممارسة منظمات المجتمع المدني الضغط على السلطة السياسية للقيام بعدد من الوظائف والأدوار المهمة مثل: مشاركتها في تقديم الخطط العامة لمكافحة الفقر وتردي الخدمات ومكافحة الإرهاب الداخلي، وكشف وسائل وطرق الفساد الإداري والسياسي، وسُبل حماية حقوق الإنسان. هذه الأدوار وغيرها تعمل على إحياء دور منظمات المجتمع المدني وتنشيطها.

2. الاتساع النسبي في قاعدة المشاركة السياسية يعزز الاتجاه السائد والمتزايد نحو الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، وعلى الرغم من أنها تتم ببطء بسبب العوامل الآنفة الذكر في الاحتمال الأول. فإنها تشير إلى أحد الاهتمامات المجتمعية في توسيع دور منظمات المجتمع المدني وتطويره.

3. فالسلطة ومنظمات المجتمع المدني ستكون لها مصلحة مشتركة في محاولة الإسهام في الاستقرار الداخلي، وأن فتح قنوات التعبير عن المشاركة السياسية وزيادة منظمات المجتمع المدني من شأنه أن يخفف التوترات المختلفة والمتعددة.

4. بروز شرائح اجتماعية وسطى تضم المثقفين والمدرسين والمعلمين وأساتذة الجامعات، من الممكن أن تسهم في بناء مجتمع مدني، وزيادة فعاليتها في ضوء إمكانياتها الثقافية المتنورة وضعف ارتباطها بالولاءات التقليدية لكونها بديلاً عنها، والولاء للوطن والدولة وظهور حراك (غير حزبي) في تشكيل منظمات المجتمع المدني يَنصب اهتمامه في حراك ثقافي وحقوقي، وظهور الثقافات المضادة للدولة الشمولية – التسلطية والقدرة على تعبئة المجتمع حيال ذلك.

ثانياً: النتائج

1. على الرغم من أن الدستور يسمح قانوناً بتأسيس منظمات المجتمع المدني واعتراف السلطة بدورها، لكنها في الوقت ذاته تضع القيود الإدارية والقانونية والتشريعية والسياسية لمراقبة عملها، أو تحديد مجال حريتها، والسبب في ذلك. إما لترددها أي (السلطة) أو عدم ثقة بها.

2. السماح بمشاركة سياسية مقيدة من منظمات المجتمع المدني، يمكنها من التعبير عن مصالحها بالوسائل المؤسسية أكثر جدوى وفاعلية، وما دام مستمراً، فإن التكوينات الاجتماعية المختلفة نفسها ستكون مثلها مثل السلطة بمثابة كابح لجماح بعض قوى التطرف، فالسلطة والمجتمع المدني ستكون لهما مصلحة مشتركة في محاولة الإسهام في الاستقرار الداخلي، وفتح قنوات التعبير عن المشاركة السياسية من شأنه أن يخفف من التوترات المختلفة.

3. إن ظهور الطبقة الوسطى ودورها تطرح مطالب سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة تتطلب وجود أطُر مؤسسية فاعلة تقوم باستيعاب هذه المطالب وتجميعها وتوصيلها للنظام السياسي، وقدرتها على التكّيف تُمكن النظام من إدارة عملية التغيير بدرجة من المرونة، بحيث يستجيب النظام السياسي للمطالب المجتمعية ثم الحد من قيام القوى السياسية التي تقف ضد نظام السياسي الجديد.

–أما عن المدى الزمني لبقاء هذا الاحتمال **– السيناريو – قد يستغرق مدى متوسط.**

الاحتمال **الثالث: التوازن بين المجتمع والسلطة**

يقوم هذا الاحتمال على فرضية وفقاً للتحولات المطلوبة لبناء مجتمع مدني واستناداً إلى عملية الانتقال الديموقراطي التي تعمل على تهديم أسس المجتمع التقليدي، يفترض القطيعة من المنطق الاجتماعي – الاقتصادي– السياسي السائد. الأمر الذي يتطلب تغييراً في البُنية الاجتماعية نحو تأسيس واستيعاب ثقافة المواطنة والشفافية، واكتساب السلطة المشروعية السياسية الدستورية.

أولاً: الفرضيات – المظاهر–

1. اتسام السلطة السياسية العراقية بعد عام 2005 بالطابع الديمقراطي وبناء دولة المؤسسات، بما فيها التداول السلمي للسلطة. وأن تكون الدولة مثابة الإطار المؤسسي والقانوني، وأن تكون

منظمات المجتمع المدني مستقلة عن السلطة السياسية واستخدام الحقوق من لدن السلطة في إطار القانون والدستور وممارسة منظمات المجتمع دورها الفعال وتأثيرها في مخرجات السياسة العامة للحكومة، بمعنى أن تكون العلاقة سلمية وفاعلة بين منظمات المجتمع والسلطة.

2. العمل المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وقدرتها على التنظيم الذاتي، أو المبادرة ونشأتها في مجالات مستقلة عن السلطة.

3. يعمل النظام السياسي بمساندة منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية المختلفة على بناء المواطنة العراقية.

ثانياً: النتائج

1. في ضوء الفرضية الأولى، ستكون العلاقة بين السلطة والمجتمع متوازنة، تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين مع منظمات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي، فبقدر ما تكون السلطة تعبيراً أميناً عن مجتمعها تزداد المشاركة السلمية لأفراد المجتمع في الشؤون العامة من خلال مؤسساتهم الطوعية.

2. وفي ضوء الفرضية الثانية، سيكون التكامل نسبياً بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، إذ تتولى منظمات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها للسلطة السياسية التي تتولى عملية تحويلها إلى صيغة قرارات سياسية (سياسات عامة)، ومن ثم إمكانية تمتع منظمات المجتمع المدني باستقرار سياسي واجتماعي نسبي مع إمكانية تحقيق خطوات تنموية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

3. يعد تأسيس أو بناء المواطنة العراقية مدخلاً جوهرياً وأساسياً في نجاح عمل وأداء منظمات المجتمع المدني، لأن المجتمع المدني يقفز على الانتماءات الفرعية نحو الانتماء الكلي – الانتماء الوطني –هذا من جانب، وترسيخ الشرعية السياسية للنظام السياسي من جانب آخر، فضلاً عن القوى السياسية والاجتماعية يُعد مقدمة مهمة لإرساء قيم المواطنة؛ ومن ثم محاولة النهوض بالوحدة الوطنية العراقية نحو إرساء وتأسيس الهوية الوطنية العراقية وبنائها.

هذا المشهد ربما يستغرق على المدى البعيد (25 – 50) سنة.

الخاتمة:

بعد الطواف أعلاه وإلا ستعراض المقتضب لاستشراف المستقبل، لا بد لنا من القول بأن الركون إلى نمط الدراسات المذكور في العلوم السياسية بات أمراً مهماً على صعيد دراسات النظم السياسية والسياسات العامة؛ لأنها تساعدنا على فهم الاتجاهات والتحديات والفرص المحتملة التي قد تنشأ.

فهو يسمح لصانعي السياسات والعلماء بتوقع التغييرات والتخطيط لسيناريوهات مختلفة واتخاذ قرارات مستنيرة، لاسيما وأن هذه الدراسات تهدف إلى فهم مجموعة التغيرات المحتملة والممكنة والمفضلة لتحقيق الطفرة والتقدم المنتظر في المستقبل، وإدارة حالات عدم اليقين والاستعداد لما قد يحدث في المستقبل، هنا يمكن القول إن الدراسات المستقبلية تُعد المبادرات العلمية لفهم الاتجاهات المحتملة وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمالية وقوع حدث ما على غيره.